العشيـــرة فـي العـــراق

"قراءة في تحولات الوظيفة العشائرية بين التضامن والمواطنة والدولة"

بقلـــم
أ.د. عبد الاله عصام الصافي

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ثمة مشهد يستحق التأمل في المجتمع العراقي؛ شاب يحمل شهادة جامعية، يعمل في مؤسسة حديثة، يتعامل يومياً مع التكنولوجيا، ويتابع تحولات العالم، لكنه عندما يواجه مشكلة اجتماعية أو نزاعاً أو تهديداً لمصلحة شخصية، قد تكون أولى الجهات التي يفكر باللجوء إليها هي عشيرته، لا المؤسسة التي يعمل فيها، ولا الجهة القانونية المختصة، ولا حتى شبكة علاقاته المهنية. ليست هذه مفارقة عابرة، بل نافذة تكشف جانباً من طبيعة التحول الاجتماعي في العراق، حيث لم يؤدِّ اتساع التعليم والتحضر وتغير أنماط المعيشة إلى اختفاء البنى التقليدية، وإنما أعاد توزيع أدوارها وأنتج لها وظائف جديدة.

ولعل السؤال الأكثر إثارة هو **لماذا ما زال الفرد يجد فيها أحياناً ما لا يجده في المؤسسات الحديثة؟ هل يتعلق الأمر بقوة الموروث والانتماء، أم بالحاجة إلى الحماية والاعتراف الاجتماعي، أم بضعف بعض قنوات الوصول إلى العدالة والحقوق؟** وربما تجتمع هذه العوامل جميعاً، فتجعل العشيرة أكثر من رابطة نسب، وتحولها إلى شبكة اجتماعية تتداخل فيها العاطفة والمصلحة والسلطة والهُوية.

إن فهم العشيرة العراقية اليوم يتطلب النظر إليها خارج ثنائية التمجيد والإدانة؛ فهي ليست مجرد بقايا من مجتمع تقليدي، كما أنها ليست مؤسسة اجتماعية خالية من التناقضات، وإنما كيان متحول تتعدد وظائفه بتعدد الظروف التي يعيشها المجتمع، وقد يكون في لحظة مصدر تضامن وتكافل، وفي لحظة أخرى طرفاً في نزاع أو أداة ضغط أو منافساً للمؤسسات العامة.

العشيرة التي لم تغادر المدينة

كان من المتوقع، وفق بعض التصورات التقليدية للتحديث الاجتماعي، أن يؤدي الانتقال من الريف إلى المدينة، واتساع التعليم، وتطور مؤسسات الدولة، إلى تراجع تدريجي في تأثير الروابط العشائرية، لمصلحة العلاقات المهنية والمدنية والمؤسساتية، لكن التجربة العراقية تكشف مساراً أكثر تعقيداً؛ فقد انتقلت العشيرة مع أبنائها إلى المدن، ولم تترك حضورها عند حدود البيئة الريفية، بل أعادت إنتاج نفسها داخل الأحياء الحضرية والجامعات والدوائر الحكومية والأسواق ومجالات العمل المختلفة.

لقد تغيرت أشكال التعبير عن الانتماء العشائري، لكنها لم تفقد قدرتها على التأثير، فأصبح بالإمكان أن يعيش الفرد حياة مدنية حديثة، ويتبنى أنماطاً ثقافية ومعيشية معاصرة، وفي الوقت نفسه يحافظ على شبكة علاقاته العشائرية، ويستند إليها في مناسباته الاجتماعية، ويستحضرها عند مواجهة المشكلات، أو حين يحتاج إلى دعم اجتماعي أو وساطة أو حماية.

وهنا ينبغي الانتباه إلى أن الحداثة لا تعني بالضرورة القطيعة مع الموروث، فقد تتغير وسائل الحياة دون أن تتغير جميع المرجعيات التي يستند إليها الإنسان في بناء شعوره بالأمان والانتماء، بل إن بعض مظاهر الحداثة قد تتعايش مع أنماط تقليدية من التنظيم الاجتماعي، وتمنحها وسائل جديدة للانتشار والتأثير.

ولذلك فإن السؤال عن تراجع العشيرة ينبغي ألا يُطرح من خلال عدد الأفراد الذين يعيشون في المدن أو يحملون الشهادات الجامعية، وإنما من خلال طبيعة الوظائف التي ما زالت تؤديها في حياتهم، ومدى اعتمادهم عليها في المواقف التي تتطلب الحماية أو الوساطة أو الدعم.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

العشيرة شبكة أمان

ليس من الصعب فهم أسباب تمسك كثير من العراقيين بانتماءاتهم العشائرية إذا نظرنا إلى الوظائف التي تؤديها هذه الانتماءات في حياتهم اليومية، فالعشيرة قد تمثل للفرد شبكة اجتماعية جاهزة للمساندة، توفر له شعوراً بأنه ليس وحيداً في مواجهة الأزمات، وأن وراءه جماعة يمكن أن تتدخل لمساعدته أو الدفاع عنه أو الوقوف إلى جانبه في الظروف الصعبة.

وتتضح هذه الوظيفة في مناسبات متعددة، منها المساعدة في تكاليف العلاج والزواج، ومساندة الأسر التي تتعرض لأزمات اقتصادية، والوقوف إلى جانب الأفراد في المشكلات الاجتماعية، والتدخل للصلح بين المتخاصمين، فضلاً عن أشكال التضامن التي تظهر في حالات الوفاة والكوارث والظروف الطارئة.

لكن المسألة تتجاوز الدعم المادي والاجتماعي إلى جانب نفسي لا يقل أهمية، فالانتماء إلى جماعة كبيرة يمنح الفرد إحساساً بالاعتراف والمكانة والقدرة على المواجهة، ويخفف من شعوره بالعزلة أو الهشاشة الاجتماعية، ولا سيما عندما تكون علاقاته بالمؤسسات العامة محدودة أو عندما يشعر بأن الوصول إلى حقوقه يتطلب وقتاً وجهداً لا يستطيع تحملهما.

ومن هنا يمكن فهم جانب من استمرار النفوذ العشائري، ليس بوصفه مجرد تمسك عاطفي بالماضي، وإنما بوصفه استجابة لحاجات اجتماعية ونفسية حاضرة، فحين لا يجد الفرد شبكة حماية كافية في محيطه المؤسسي، فإنه يميل إلى الاعتماد على الشبكات التي يعرفها ويثق بها، والتي يشعر بأنها قادرة على التدخل المباشر لمساعدته.

غير أن هذه الوظيفة، على أهميتها، تطرح سؤالاً آخر: **هل ينبغي أن تبقى الحماية الاجتماعية مرتبطة بقوة الانتماء العشائري، أم أن من مسؤولية الدولة أن توفر لكل مواطن مستوى من الأمان والإنصاف لا يتوقف على امتلاكه شبكة اجتماعية قوية؟**

أين تبدأ المشكلة؟

تكمن إحدى أكثر الإشكالات تعقيداً في أن الوظيفة التي تجعل العشيرة مصدراً للتضامن قد تتحول في ظروف معينة إلى مصدر للعصبية، فالتضامن يقوم على مساندة الفرد وحماية حقوقه ومساعدته في تجاوز أزماته، أما العصبية فتبدأ عندما يصبح الانتماء مبرراً للدفاع عنه بصرف النظر عن طبيعة سلوكه أو عدالة موقفه.

وهذا التحول ليس تفصيلاً بسيطاً، لأنه يغير طبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة، ويجعل معيار الحكم على الأفعال مرتبطاً أحياناً بهُوية مرتكبها لا بطبيعة الفعل نفسه، وقد يؤدي ذلك إلى تبرير الاعتداءات أو الضغط على المتضررين أو تحويل الخلافات الفردية إلى نزاعات جماعية.

ويمكن ملاحظة ذلك عندما يتحول خلاف بين شخصين إلى قضية تخص عشيرتيهما، أو عندما تتدخل جماعة اجتماعية لفرض تنازل عن حق قانوني، أو عندما تستخدم بعض مظاهر القوة العشائرية لإجبار طرف آخر على قبول تسوية لا تحقق العدالة بالضرورة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ولا يعني ذلك أن الصلح العشائري في ذاته ممارسة سلبية، فهو قد يؤدي دوراً مهماً في احتواء النزاعات وتخفيف التوتر وإعادة العلاقات الاجتماعية إلى مسارها الطبيعي، لكن قيمته تتوقف على احترام الحقوق، وحرية الأطراف، وعدم تحويل التسوية إلى وسيلة للضغط أو الإفلات من المسؤولية.

إن الفارق بين التضامن والعصبية هو الفارق بين جماعة تساعد الفرد على مواجهة الظلم، وجماعة قد تتحول إلى أداة لحمايته حتى عندما يكون هو مصدر الظلم، وهذا الفارق ينبغي أن يكون حاضراً في أي نقاش جاد حول مستقبل الدور العشائري.

العشيرة والدولة (من يملك حق الحماية والإنصاف)

لا يمكن مناقشة العشيرة العراقية دون التوقف عند علاقتها بالدولة، فهذه العلاقة لم تكن ثابتة عبر التاريخ، بل تأرجحت بين التعاون والتنافس والتداخل تبعاً لطبيعة النظام السياسي وقوة المؤسسات العامة والظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق.

وفي بعض المراحل استفادت الدولة من القيادات العشائرية بوصفها قنوات للتواصل والتأثير في المجتمع، بينما شهدت مراحل أخرى توترات بين السلطة المركزية وبعض القوى العشائرية، كما اتسع حضور العشيرة في مجالات اجتماعية وسياسية وأمنية لاسيما بعد عام 2003، في سياق التحولات التي شهدتها بنية الدولة والمجتمع. لكن الإشكال الأهم لا يتعلق بمجرد وجود علاقة بين الطرفين، وإنما بطبيعة الحدود الفاصلة بين اختصاصاتهما، فالدولة مسؤولة عن الأمن والعدالة وحماية الحقوق وتنظيم العلاقات العامة، بينما تستطيع العشيرة أن تؤدي أدواراً مساندة في التضامن والوساطة والإصلاح الاجتماعي، دون أن تتحول إلى جهة تفرض أحكاماً أو عقوبات خارج الإطار القانوني.

وتظهر المشكلة عندما يصبح الانتماء العشائري عاملاً مؤثراً في الحصول على الحقوق أو تجنب المسؤولية، أو عندما يشعر المواطن بأن امتلاكه سنداً عشائرياً يمنحه قدرة أكبر على الوصول إلى الجهات الرسمية أو التأثير في قراراتها، فمثل هذه الممارسات، إن اتسعت، لا تؤثر في صورة الدولة فحسب، بل تمس أيضاً مبدأ المساواة بين المواطنين.

ولعل أكثر ما يستحق الانتباه هنا أن ضعف بعض المؤسسات لا يؤدي بالضرورة إلى تراجع الحاجة إليها، بل قد يدفع المجتمع إلى ابتكار بدائل غير رسمية لأداء وظائفها، ومع مرور الوقت يمكن أن تتحول هذه البدائل إلى مراكز نفوذ يصعب تجاوزها، حتى بعد تحسن الظروف التي ساعدت على ظهورها.

ومن ثم، فإن تقوية الدولة لا تعني الدخول في مواجهة مع العشيرة، وإنما بناء مؤسسات تجعل المواطن مطمئناً إلى أن حقوقه مصونة، وأن أمنه لا يتوقف على قوة جماعته، وأن القانون قادر على حمايته وإنصافه دون الحاجة إلى تدخلات أو ضغوط اجتماعية.

الشباب بين الانتماء والرغبة في التغيير

ربما يكون الجيل الجديد أكثر الفئات قدرة على إظهار التحولات التي تمر بها العشيرة العراقية، فالشباب الذين نشأوا في بيئة تعليمية وتقنية وثقافية مختلفة عن بيئة آبائهم وأجدادهم، لا يتعاملون بالضرورة مع العشيرة

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

بالطريقة نفسها التي تعاملت بها الأجيال السابقة معها.

فقد يحافظ الشاب على انتمائه العشائري، ويعتز بأسرته وتاريخه الاجتماعي، ويشارك في المناسبات والتقاليد، لكنه في الوقت نفسه قد لا يقبل بعض الممارسات التي كانت تحظى بقبول اجتماعي أوسع في الماضي، وقد يرفض أن تكون مكانته أو خياراته الشخصية أو فرصه في الحياة مرتبطة حصراً بقرار الجماعة أو بموقف شيخ العشيرة.

وهنا تظهر إمكانية التمييز بين الانتماء بوصفه هُوية اجتماعية، والانقياد بوصفه خضوعاً لسلطة الجماعة، فليس من الضروري أن يتخلى الفرد عن انتمائه لكي يصبح أكثر استقلالاً في التفكير والاختيار، كما أن احترام الموروث لا يستلزم قبول جميع ممارساته دون مراجعة.

ومن المهم ألا نفترض أن جميع الشباب يتجهون في المسار نفسه، فالمواقف تتباين تبعاً للبيئة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وطبيعة العلاقة بالأسرة والعشيرة، ومستوى الاحتكاك بالمؤسسات الحديثة، لكن المؤكد أن التحولات الجيلية تفتح المجال أمام إعادة تعريف العلاقة بالعشيرة، بحيث يصبح بالإمكان الاحتفاظ بقيم التضامن والتكافل والوفاء، مع مراجعة الممارسات التي تتعارض مع حرية الفرد وحقوقه ومبدأ المساواة.

وقد يكون هذا التحول أحد أهم المسارات التي يمكن أن تسهم في تجديد المؤسسة العشائرية من الداخل، بدلاً من التعامل معها بوصفها كياناً ثابتاً لا يقبل التغيير.

العشيرة والسياسة (عندما يتحول الانتماء إلى رصيد نفوذ)

لا يتوقف تأثير العشيرة عند حدود العلاقات الاجتماعية، بل يمتد إلى المجال السياسي، حيث يمكن أن تتحول الروابط العشائرية إلى قنوات للتعبئة الانتخابية، أو وسيلة لبناء التحالفات، أو مصدر للتأثير في المواقف العامة، أو مدخل للحصول على مواقع إدارية وسياسية.

ولا يمكن اختزال هذه الظاهرة في موقف واحد، فالعشيرة ليست كتلة انتخابية متجانسة، ولا يتطابق موقف جميع أفرادها بالضرورة مع موقف قيادتها، كما أن أبناء العشيرة الواحدة قد ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة، ويتبنون رؤى متباينة بشأن إدارة الدولة والمشاركة العامة.

لكن المشكلة تظهر عندما يجري التعامل مع العشيرة باعتبارها رصيداً سياسياً قابلاً للتوظيف، أو عندما تصبح الولاءات الاجتماعية بديلاً عن الكفاءة والبرامج والمساءلة، ففي هذه الحالة لا يعود الانتماء مجرد رابطة اجتماعية، بل يتحول إلى مورد من موارد النفوذ السياسي والاقتصادي.

وقد يؤدي هذا التداخل إلى إعادة إنتاج العلاقات القائمة على المحسوبية، وإضعاف فرص الأفراد الذين لا يمتلكون شبكات نفوذ مماثلة، كما قد يضع القيادات العشائرية أمام تناقض بين مسؤوليتها الاجتماعية ومصالح الأطراف السياسية التي تتعامل معها.

ومن هنا تبرز أهمية استقلال الدور الاجتماعي للعشيرة عن التوظيف السياسي الضيق، وحماية حق أبنائها في الاختيار والمشاركة السياسية على أساس قناعاتهم الفردية، لا وفق ما تفرضه عليهم اعتبارات الانتماء أو الولاء الجماعي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أي عشيرة يحتاجها العراق؟

ربما لا يكون السؤال المناسب في نهاية هذا النقاش هو ما إذا كان العراق يحتاج إلى العشيرة أم لا، لأن العشيرة جزء من تركيبته الاجتماعية والتاريخية، ولأن الانتماءات لا تختفي بمجرد الدعوة إلى تجاوزها، وإنما السؤال الأهم هو: **ما الوظائف التي نريد للعشيرة أن تؤديها في المجتمع العراقي، وما الوظائف التي ينبغي أن تتراجع عنها لمصلحة الدولة والقانون؟**

إن العراق يحتاج إلى عشيرة تسند الأسر المحتاجة، وتدعم التعليم، وتساعد الشباب على العمل والإنتاج، وتسهم في معالجة النزاعات، وتدافع عن كرامة الإنسان وحقوقه، وتكون قياداتها الاجتماعية قريبة من مشكلات الناس واحتياجاتهم، لا أن تختزل مكانتها في عدد الرجال الذين تستطيع حشدهم أو حجم النفوذ الذي يمكن أن تمارسه.

ويحتاج كذلك إلى مراجعة بعض الممارسات التي تتعارض مع حقوق الأفراد، أو تضع النساء والشباب والفئات الأقل نفوذاً تحت ضغط الجماعة، أو تحول الأعراف إلى أدوات لإنتاج الخوف والامتثال. فالموروث الاجتماعي ليس كتلة واحدة، ويمكن الاحتفاظ بقيمه الإنسانية وإعادة النظر في ممارساته التي لم تعد منسجمة مع متطلبات الحياة المعاصرة.

وفي المقابل، لا تستطيع الدولة أن تطالب المجتمع بتقليص اعتماده على العشيرة دون أن توفر له بديلاً مؤسسياً موثوقاً، فالمواطن الذي يلجأ إلى عشيرته لأنه لا يثق بسرعة إنصافه في المؤسسة الرسمية لن تغير موقفه الخطب التي تدعوه إلى المواطنة، وإنما تغيره تجربة عملية يرى فيها القانون عادلاً، والإدارة منصفة، والأمن متاحاً للجميع.

إن بناء المواطنة لا يتحقق بمواجهة الانتماءات الاجتماعية أو إنكارها، وإنما بجعلها تنتمي إلى فضاء وطني أوسع، تتساوى فيه الحقوق والواجبات، ولا تتحول فيه الاختلافات في الأنساب أو الجماعات أو المكانات الاجتماعية إلى مصادر للتفاوت في الحقوق والفرص.

خاتمة

المجتمع الحديث لا يحتاج إلى التخلي عن جذوره

تكشف تجربة العشيرة في العراق عن حقيقة اجتماعية تستحق الاهتمام، وهي أن التحول نحو المجتمع الحديث لا يسير دائماً عبر اختفاء المؤسسات التقليدية، بل قد يحدث من خلال إعادة تشكيلها وتغيير وظائفها، فقد بقيت العشيرة حاضرة رغم التحولات الكبيرة التي شهدها العراق، لكنها لم تبقَ بالضرورة بالصورة نفسها، ولم تعد علاقتها بالفرد والدولة والمجتمع مطابقة لما كانت عليه في مراحل سابقة.

والتحدي الحقيقي لا يكمن في وجود العشيرة، بل في الحدود التي تفصل بين الانتماء والولاء المطلق، وبين التضامن والعصبية، وبين الوساطة والضغط، وبين المكانة الاجتماعية والسلطة العامة، وهي حدود لا يمكن ترسيخها بمجرد الخطاب الثقافي، وإنما تحتاج إلى مؤسسات قوية، ووعي اجتماعي متجدد، وقيادات عشائرية تدرك أن مكانتها الحقيقية لا تقاس بقدرتها على فرض الإرادة، بل بمقدار ما تسهم به في حماية الإنسان

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وتحسين حياته.

وقد يكون من حق الإنسان أن يفتخر بعشيرته، وأن يعتز بتاريخه وأصوله، وأن يجد في جماعته سنداً اجتماعياً ونفسياً، لكن ليس من المقبول أن يحتاج إلى هذا الانتماء كي يحصل على حق يفترض أن يكون مكفولاً له بصفته مواطناً.

فالعراق لا يحتاج إلى مجتمع يتخلى عن عشائره، بقدر ما يحتاج إلى دولة لا يضطر فيها المواطن إلى الاحتماء بعشيرته، ومجتمع تكون فيه العشيرة مصدر قوة للتضامن لا بديلاً عن العدالة، ورافداً للمواطنة لا منافساً لها.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة